مجلة الدراسات القانونية، السياسية

المجلد 08 العدد 01 جانفي 2022 | ص ص: 393-407

التفاعلات عبر الوطنية للمهاجرين وسياسات تنظيم الهجرة الدولية

Transnational interactions of migrants and the politics of regulating international migration

عبد القادر دريدي*

جامعة طاهري محمد- بشار

Abdelkader.daridi@univ-bechar.dz

سليم دحه

جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي

Salim-daha@univ-eloued.dz

- تاريخ الإرسال: 2021/05/16 - تاريخ القبول: 2021/12/29 - تاريخ النشر: 2022/01/05

ملخص:

تقدم هذه المساهمة البحثية مدخلاً جديداً لدراسة سياسات تنظيم الهجرة من خلال التركيز على تفاعلات المهاجرين العابرة للحدود الوطنية كوحدة للتحليل، ذلك أن نشاطات المهاجرين وانعكاساتها على الدول المعنية تتجاوز أهميتها المكان الذين يتواجدون فيه، من هنا تبحث الورقة في تأثير البعد عبر الوطني للهجرة الدولية على سياسات تنظيم الهجرة في دول الاستقبال.

توصلت الورقة البحثية إلى نتيجة مفادها ارتباط سياسات تنظيم الهجرة في دول الاستقبال بمدى المنفعة التي يقدمونها لتلك الدول وبتوجهاتهم الثقافية والسياسية التي تستثمرها في الغالب الأحزاب اليمينية في حملاتها الانتخابية بدعوى الحفاظ على الهوية وتماسك مجتمعات الاستقبال خاصة في دول أوربية مثل فرنسا وأسبانيا وإيطاليا.

الكلمات المفتاحية: سياسات الهجرة، عبر الوطنية، التعدد الثقافي، الاستيعاب

Abstract

This research contribution provides a new entry point for studying migration regulation policies by focusing on migrant interactions across national borders as a unit of analysis, as the activities of migrants and their repercussions on the countries concerned exceed their importance in the place they are located. Hence, the paper examines the impact of the transnational dimension of international migration on migration regulation policies in receiving countries.

The research paper reached a conclusion that the immigration regulation policies in receiving countries are related to the extent of the benefit they provide to those countries and to their cultural and political orientations that the right-wing parties often invest in their election campaigns under the pretext of preserving the identity and cohesion of the receiving societies, especially in European countries such as France, Spain and Italy.

Key words: Immigration policies, transnationalism, multiculturalism, assimilation.

* -المؤلف المرسل:

مقدمة:

مع مطلع سبعينيات القرن العشرين، بدأت سياسات تنظيم الهجرة في دول الاستقبال في الانكماش وذلك بالتوجه نحو التقليل من حجم تدفقات المهاجرين وفق حاجيات سوق العمل لديها متأثرة بالأزمة الاقتصادية التي مرت بها مع ارتفاع أسعار النفط. مثلت تلك الفترة منعرجاً في مسار الهجرة الدولية من الشمال إلى الجنوب بحيث شرعت الدول الغربية في اعتماد منظومة قانونية تضبط حركية تنقل الأفراد من وإلى أقاليمها وفق معيار المنفعة المتأتية من دخولهم، تشكلت من جراء ذلك التوجه أنظمة للهجرة الدولية تتضمن مناطق استقبال للمهاجرين تتوفر بها مناصب العمل ومستويات للرفاهية، ومناطق طاردة للمهاجرين تقل بها مناصب العمل وتندر فيها فرص النجاح الاجتماعي.

يتشكل نظام للهجرة بتوفر الظروف الملائمة والدافعة نحو التحرك (كفرص العمل، سياسات التنظيم، البنية التحتية ....) ومع انتشار المعلومة في منطقة إرسال المهاجرين تتكون شبكات من العلاقات الأسرية والجهوية بين مكان الإنطلاق ومكان الوصول تؤسس لنظام هجروي، ضمن نظام الهجرة تكون عملية التنقل مستمرة بناءا على وجود الحافز الذي تعطيه البيئة للمهاجر ليتحرك (ما الذي ينتظره المهاجر من البيئة). ويتعلق الامر بمدى الرضا أو الرفض للواقع والذي يحدد قرار الهجرة من عدمه. كذلك تسمر عملية الهجرة بناءا التغذية العكسية التي تتضمن المعلومة عن بيئة الإستقبال التي تؤدي إلى زيادة الهجرة أو تراجعها بناءا على ما يقدمه المهاجرون السابقون من معلومات أو ما تقدمه وسائل الإعلام من برامج وتقارير عن فرص النجاح الاجتماعي في دول الاستقبال.

انطلاقاً من فكرة النظام تصبح سياسات الهجرة متغيراً تابعاً له بحيث يؤدي عامل القرب الجغرافي وتعاظم دور التغذية العكسية الإيجابية إلى تحفيز أعداد أكبر من المهاجرين لخوض مغامرة الهجرة بشكل شرعي أو غير شرعي، هذا الارتفاع في منسوب تدفقات المهاجرين يدفع صناع سياسات الهجرة إلى تبني سياسات أكثر صرامة من أجل التحكم في الهجرة، لكن ارتباط فعاليات الهجرة بالتقدم التكنولوجي وتوظيفه في مجال تسهيل عمليات التنقل وانتشار المعلومات والأفكار عبر الحدود، جعل من الهجرة تتحول إلى ظاهرة عبر وطنية تجسدها مجتمعات تتكون من المهاجرين الذين يجمعون بين صفات مجتمعات الاستقبال ومجتمعاتهم الأصلية.

بناء عليه يمكن أن نسأل:

- **كيف يمكن للتفاعلات عبر الوطنية للمهاجرين أن تؤثر على مضامين سياسات تنظيم الهجرة في دول الاستقبال المرتبطة بشكل دائم بدول إرسالهم ؟**

أولا: التأصيل المفاهيمي للهجرة

تمثل عملية ضبط المفاهيم ضرورة ملحة في الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالهجرة الدولية لكونها تضع الأسس الداعمة لموضوعية ونجاعة نلك الدراسات. كما تعبر الهجرة عموماً على حركة تنقل الأشخاص من مكان إلى أخر بحثا

عن حياة أفضل، هذه الحركية جعلت مختلف العلوم تشترك في دراسة هذا الحقل المعرفي البيني الذي يتقاطع فيه علماء الاجتماع مع علماء الاقتصاد في التركيز على دور البنى الاجتماعية في تحفيز مشاريع الهجرة من أجل تحسين المداخيل، ويلتقي فيه دارسو الظواهر السياسية مع علماء النفس في دراسة سلوك المهاجر وتفضيلاته التي تدفع به إلى الدخول في صراع وتعارض مع سياسات الدول المستقبلة للمهاجرين. من هنا تقدم هذه الورقة تأصيلاً مفاهيمياً للهجرة وسياسات تنظيمها.

1- المدلول اللغوي للهجرة

جاء في لسان العرب لإبن منظور* أن الهجرة من الهجر وهي ضد الوصل[1]، وتشتق كلمة الهجرة من فعل "هجر" وتعني " بَعُدَ" وهاجر أي ترك وطنه، والهجرة تحمل معنى الخروج من أرض إلى أخرى ومن مكان إلى أخر سعيا وراء الرزق، وهجر فلانا أي قطعه وهجر الشيء أي تركه وأعرض عنه.

من هنا يختلف فعل "هجر" الذي يتضمن معنى القطيعة، عن فعل " هاجر "الذي يحمل معنى الفراق دون رغبة ، حيث جاء في الموسوعة الحرة أن الهجرة تعني أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان أخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة أطول من كونها زيارة أو سفر[2].

يذهب جون كلارك إلى نفس الغاية حيث يرى أن كل من جمع أمره على مغادرة الوطن دون نية الرجوع إليه إما بتاتا أو إلى أجل غير محدود[3]. أما إذا إقترن سفر المهاجر بنية العودة يوما وبشكل قوي أضحى هذا الشخص "مغتربا" في حين أن لفظ مهاجر يحمل دلالات بنية العودة بدرجة أقل[4].

كما يعد تغيير مكان العيش شيء محمود في الشريعة الإسلامية فقد جاء في محكم التنزيل ﴿ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا وسعة .....﴾[5] فالهجرة وسيلة لتغيير أساليب العيش والانتقال من الضنك إلى الرَغَد.

---

* ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري الرويفعي الإفريقي المصري، الإمام اللغوي الحجة صاحب كتاب لسان العرب ومات سنة 711 هجري.

[1] محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، الجزء8، بيروت : دار صادر .ط1. الصفحة 4616

[2] هجرة، الموسوعة الحرة ./ar.wikipedia.ery/wiki// :http . تاريخ الإطلاع: 2011/02/15.

[3] جون كلارك .ترجمة (أحمد شوقي وإبراهيم زكي) .جغرافيا السكان .الرياض :دار المريخ .1984 .ص 203

[4] إنشراح الشال، المغترب ووسائل الإتصال .القاهرة : دار الفكر:1987 .ص 56

[5] سورة النساء . الآية 98.(برواية ورش عن نافع)

2- المدلول الإصطلاحي للهجرة

تمثل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يقوم بها المهاجرون جوهر تعريفات الهجرة، فالمنظمات الدولية والاتفاقيات المنظمة لتدفقات المهاجرين، كلها تجعل من دور المهاجر وسبب تغييره لمكان عيشه العنصر الأساسي في تعريف المهاجر.

- تعرف الأمم المتحدة المهاجر الدولي على أنه « الشخص الذي يغير الدولة التي يقيم فيها بشكل اعتيادي ».كما تعرف العامل المهاجر على أنه « الشخص الذي يمارس أنشطة ذات عوائد مادية في دولة ليست وطنه»[1].
- المنظمة الدولية للهجرة تعرف الهجرة على أنها « انتقال الأشخاص عبر الحدود لغرض العمل في دولة أجنبية »[2].
- كما تنظر المنظمة الدولية للعمل للمهاجر على أنه « الشخص الذي يرتحل من دولة إلى أخرى ليستخدم في العمل يعود عليه بفائدة، وهو شخص يدخل إلى دولة أجنبية بشكل قانوني لغرض العمل »[3].
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم تعرّف المهاجر على أنه « الشخص الذي سيندمج أو أدمج في نشاطات مربحة أو ذات أجر في دولة لا تعتبر دولته الأصلية »[4].

بالرغم من هذه التعريفات التي ركزت على نشاط المهاجر، يبقى مفهوم المهاجر غير متفق عليه من حيث المدة القانونية المسموح له بها للتواجد في بيئة الاستقبال. حيث يمكن التمييز بين انتقال العمالة الموسمية لثلاثة أشهر والعمالة الدائمة لسنة فأكثر من حيث الوصف، فالأولى عمالة مؤقتة والثانية هجرة، وكذلك التربص المؤقت للطلبة والهجرة المطولة للدراسة في الخارج. مع ذلك يسمي بعض الباحثين التواجد المؤقت للأشخاص هجرة.

بناءً على التعريفات السابقة يمكن نعرف الهجرة الدولية على أنها « **انتقال الأشخاص بين الدول بغرض العمل أو لممارسة أي نشاط إقتصادي أو وثقافي أو اجتماعي آخر، وتتم بشكل دائم باستقرار المهاجر نهائيا في دولة الإستقبال أو بشكل مؤقت بعودَة المهاجر إلى موطنه الأصلي** ».

---

[1] United Nations, Migration in North African Development Policies and Strategies. Morocco :Economic
Commission for Africa. Office for north Africa.2014.p7.

[2] International organization for migration, glossary of migration. Geneva.2004.p41.

[3]- International labour organization. Defining international migration. www.ILO.org

[4] – الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. أعتمدت بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 45/158 المؤرخ في 1990/12/18.

ثانياً:مفهوم سياسات تنظيم الهجرة

في الغالب تفهم سياسات الهجرة على أنها مجمل الإجراءات المتعلقة باستقبال المهاجرين وتشغيلهم ومن ثم ترحيلهم. كما يرتكز التحليل دائما على مكان تواجد المهاجر وتداعيات هذا التواجد وسبل الاستفادة منه ومن هو الأجدر بالقبول.

1- تعريف سياسات تنظيم الهجرة

تبدو مسألة استقبال الأجانب والقوانين المنظمة لذلك أمرا مألوفا لدى الدولة، فحركة تنقل الأشخاص وفق الأطر القانونية تشكل ضرورة ضمن المنظومة الرأسمالية القائمة على حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص. كما أن مسألة تنظيم الهجرة مسألة متعلقة بالدولة لا يمكن أن تفوضها إلى هيئة فوق قومية ولا هيئة تحت الدولة فهي مسألة سيادية، إلا أن عملية التنظيم تتضمن عدة عناصر :

أ- توسعت سياسة تنظيم الهجرة لتشمل العديد من المهام كإدارة دخول وخروج الأجانب الروتينية (منع التأشيرات، الحصول على الإقامة مراقبة وتحديد مدة البقاء ...) تسوية وضعية النازحين واللاجئين وتحديد الوضع القانوني لهم ،...[1]

ب- الدول المصدرة للمهاجرين تعتمد سياسات لتنظيم الهجرة تتضمن التشريعات والإجراءات المتعلقة بتشغيل العمال في الخارج، وكذلك تحديد الممارسات المحضورة للتشغيل ومراقبة وكالات التشغيل وكذلك تصنيف وفحص الوظائف المقدمة من الدول الأجنبية.[2]

ت- بالنسبة للدول المستقبلة للمهاجرين تركز السياسات التنظيمية على تهيئة المؤسسات للتشغيل، وموقعة العمال وتبني مخططات لتنمية الموارد البشرية الأجنبية وإستثمارها.[3]

يتوقف نجاح عملية تنظيم الهجرة على التعاون البيني لدى دول إرسال المهاجرين والدول المستقبلة لهم، لذلك فإن سياسات تنظيم الهجرة تتضمن الإلتزام بإحترام حق التحرك القانوني غير المتعارض مع مصالح أي طرف(دول الإرسال، دول الإستقبال، المهاجرين)

[1] Ibrahim awed, concept and practice of labour immigration policies in european mediteranean countries.paper presented to fifth mediteranean social and political research meeting. Organized by European university Institue and Robert schoman center of advanced studies. Florence 24-28 march 2004.

[2] Ibid. p83

[3] International Organisation of Migration. Glossary of migration. Geneva 2004.p41.

يمكن تعريف سياسات الهجرة على أنها " **عملية تنطوي على جملة من المبادئ والقوانين والإجراءات والأولويات تتضمنها دول الإرسال ودول الإستقبال بغرض تنظيم وإدارة شؤون المهاجرين والعمال المهاجرين خصوصا داخل هذه الدول**" .

بناءا على المعطيات السابقة فإن مفهوم الهجرة الدولية قد شهد تطورات عديدة وذلك بتغيير وحدة التحليل بحيث لم يعد المهاجر وظروف عيشه ودوافع قيامه برحلة الهجرة هي الأساس في الدراسة، ولم تعد الهجرة رحلة إنطلاق ووصول، لقد أصبحت عملية بينية تتضمن بيئة الإرسال وبيئة الإستقبال، وبيئة العبور يضاف إليها المنظومة القانونية المنظمة لهذه التحركات . لم تعد حركة التنقل في إتجاه واحد، أصبح التنقل المتكرر للأشخاص – خاصة للعمل – ضرورة لكل الأطراف المعنية.

2- خصائص سياسات تنظيم الهجرة

ترتبط سياسات تنظيم الهجرة عموماً بأساليب التحكم في تدفقات المهاجرين وإمكانيات الاستفادة من وجودهم خارج بلدانهم، كما تستمد تلك السياسات أهميتها من تفاقم تأثيرات الهجرة على الدول المعنية بها. إلا أن تلك الدول تنتهج سياسات تتراوح بين التركيز على الأدوات القانونية والجهود الأمنية للمراقبة وإدارة وتسيير تدفقات المهاجرين. وتتميز تلك السياسات بما يلي[1]:

أ- البراغماتية: لا مكان لعديمي الفائدة في العالم المتقدم، حيث يرتبط وجود الأشخاص ضمن المنظومة الرأسمالية بمدى المساهمات التي يقدمونها للدول التي تستضيفهم.

تنتهج الدول المستقبلة للمهاجرين في الغالب سياسة انتقائية معهم بحيث تمنحهم التأشيرات على أساس حاجيات سوق العمل بها، وعلى أساس انتماءاتهم السياسية الثقافية.

ب- الأسلوب الكمي: تركز الدول المستقبلة للمهاجرين على أعدادهم، بالتالي تفرض قيود على دخولهم بحيث لا يسمح إلا بدخول أعداد معينة كل فترة. هذا الأسلوب له ما يبرره فعملية ضبط أعداد المهاجرين تمكن صناع السياسات من رصد النفقات الموجهة لهم وتسهيل عمليات مراقبتهم واحترامهم للآجال المحددة لبقائهم.

ج- الدولاتية: تحتكر الدولة عموماً عملية صياغة وصناعة سياسات تنظيم الهجرة وترفض أن تشاركها هيئات فوق قومية أو تحت قومية في تلك العملية، إلا في مجالات محددة تتعلق بإغاثة اللاجئين وترحيلهم.

3- أنواع سياسات تنظيم الهجرة

تأخذ سياسات تنظيم الهجرة شكلين رئيسيين في دول الاستقبال هما سياسة الاستيعاب، وتنتهجها دول عديدة كفرنسا، وسياسة التعدد الثقافي التي تعتمدها بالأساس بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

[1] بول كولبير، ترجمة(مصطفى ناصر)، الهجرة كيف تؤثر في عالمنا.الكويت: سلسلة عالم المعرفة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. 2016.ص ص 139-142.

أ- سياسة الاستيعاب: تركز سياسة الاستيعاب على التوحيد الثقافي، بحيث تشجع المهاجرين على أن يصبحوا أعضاء كاملي العضوية في مجتمع الاستقبال ولا يمكن تمييزهم عن المواطنين الأصليين. هذا ما أكده الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي في قوله:" إذا قررتم المجيء إلى فرنسا للبقاء بشكل دائم لابد أن تصبحوا فرنسيين، لا بد أن تقبلوا بأن تكونوا والفرنسيين مجتمع واحد، مجتمع وطني الإنتماء، وإن لم تقبلوا بذلك فأنتم ليس مرحب بكم في فرنسا".[1] يطالب صانع القرار الفرنسي هنا المهاجرين بمراجعة هوياتهم الأصلية والشروع في تقبل هوية مجتمع الاستقبال. هذا الخطاب يركز على المهاجرين المغاربة أكثر منه المهاجرين من القارة الأوربية نظرا للتباين الديني بين المجتمعات المغاربية ونظيرتها الأوربية.

ب- سياسة التعدد الثقافي سياسة التعدد الثقافي في قبول المهاجرين يركز عليها الإتحاد الأوربي كمبدأ أساسي للتكامل، حيث نص الميثاق الأوربي للحقوق في مادته 22على " الإتحاد اللغوي سيحترم التنوع الثقافي والديني واللغوي". كما اعتبرت اللجنة الأوربية نجاح التكامل مرهون بضمان حق الفرد في التمتع بهويته الثقافية. يوضح الشكل التالي الفرق بين سياسة الاستيعاب وسياسة التعدد الثقافي داخل مجتمعات استقبال المهاجرين[2].

شكل رقم (1) : نموذجي الاستيعاب والتعدد الثقافي داخل مجتمع الاستقبال

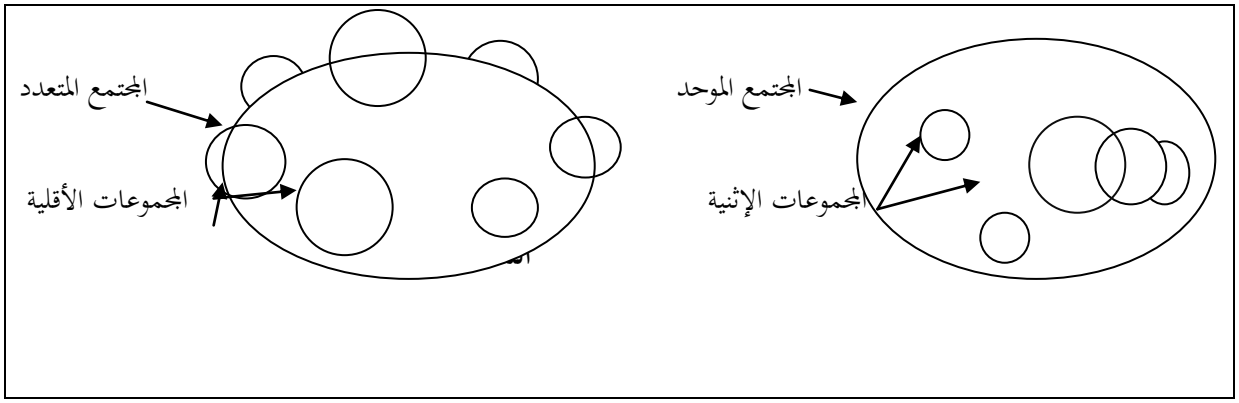

المصدر: John w. Berry .2011.

تتعدد درجات التداخل بين مجموعات المهاجرين ومجتمع الاستقبال حيث نجد مستوى الانفصال، بحيث تبقى مجموعات المهاجرين معزولة وهامشية عن الأكثرية داخل مجتمعات الاستقبال بفعل خلفيات تاريخية، أو عادات وتقاليد قوية تربط المهاجرين. ثم يأتي النموذج التكيفي الذي يمثل الحد الأدنى من التوافق بين المهاجرين وبيئة الاستقبال، بحيث يتفاعل المهاجرون مع بيئة الاستقبال في حدود ضمان العيش وتحقيق الهدف من الهجرة، وتنتهي العلاقة بينهما بانتهاء الغرض من التواجد في بيئة الاستقبال. أما نموذج الاندماج فيركز على وجود علاقات قوية بين

[1] Andaraliev Murodjon , Maghreb migration and integration issues : A case of France . Budapest (Hungray) : central European University . 2012.p48

[2] - John w. Berry, international migration, integration and multiculturalism. (ways towards social solidarity, queen University, paper on social representation. Vol 20.2011.p24.

المهاجرين ومجتمع الاستقبال دون تخليهم عن هوياتهم الأصلية، بحيث يتعلمون لغة المجتمع وينشطون اقتصاديا ويدفعون الضرائب ويتزوجون من المواطنين المحليين. النموذج الأخير لتفاعل المهاجرين في بلد الاستقبال هو الاستيعاب الذي يتجانس فيه المهاجرون مع المجتمع المحلي ويتبنون هويته. الاستيعاب طريق في اتجاه واحد تتحول فيه الأقليات إلى أجزاء من الأكثرية داخل مجتمع واحد.

ثالثاً: المجتمعات عبر الوطنية

مع نهاية القرن العشرين، أضاف الباحثون في الهجرة الدولية منظورا ثالثا لتفسير حركية المهاجرين ضمن المجتمعات المستقبلة، فزيادة على خيار الاندماج في مجتمعات الإستقبال وكذلك خيار العيش كأقليات ضمنها، يذهب المنظور الجديد إلى التركيز على فكرة نشاط المهاجرين ضمن مكانين مختلفين مشكلين مجتمعاً جديداً يجمع بين الثقافتين ويوائم بينهما اقتصادياً، سياسياً، دينياً مع الاحتفاظ بحق الدولة في مراقبة الحدود السياسية.

وسّعت الدراسات المعنية بتفسير الهجرة الدولية مجالات التفسير وذلك بتعدد وحدات التحليل حيث تم التطرق إلى المهاجر وأسرته ومجتمعه الأصلي ومجتمع الاستقبال، على خلاف المراحل السابقة التي جعلت الدراسات فيها الدولة الوحدة الوحيدة لتحليل وتفسير أسباب الهجرة من دولة إلى أخرى. ما يميز الدراسات الحالية التركيز على تحركات المهاجرين ونشاطهم أكثر من التركيز على دوافع هجرتهم وسبل إعادتهم إلى دولهم الأصلية .

1- المجال عبر الوطني: يقوم المجال عبر الوطني على الجمع بين خصائص معينة في مجتمع الإرسال وخصائص أخرى في مجتمع الإستقبال، هذه الخصائص مجتمعة تمنح المهاجرين القدرة على التفاعل والحركة داخل هذا المجال، وعليه يمكن أن نضع تعريفا مقبولا للمجال الاجتماعي عبر الوطني يتمثل في كونه:" **ذلك الإطار من العلاقات والممارسات الإجتماعية الدائمة والمتطورة العابرة للحدود الوطنية والتي تكون مجتمعا هجروياً له خصائص ومميزات مختلفة عن مجتمع الإرسال ومجتمع الإستقبال**"

ترى الباحثة Glik Skiller أن المجال الاجتماعي يضم الأفراد والمؤسسات والمنظمات والخبرات عبر مستويات متعددة، تخلق هذه المستويات أنواعا من الهويات داخل المجال الاجتماعي الواحد[1].

كما اقترح الباحث Morawska في سنة 2003 تعريف الهجرة على أنها (إعادة هيكلة ديناميكية المجتمعات)[2]. في حين سماها Guarniz في سنة 1997 وlaudlot في سنة 2001 "التحولات الاجتماعية عبر الوطنية ". أما الباحثان Sorensen وFogolnig في سنة 2002 فقد فضل تسمية الظاهرة "بالارتزاق عبر الوطني

[1] Glick shiller. Towards transnational prespective of migration: race. Class. Etenicity. And nationalism reconsidred. New York: Academy of sciences.1999.p48.

[2] Morawska Evi .immigrants transnationalism and assimilation.A variety of combinations and analytic strategy it suggestes. In: toword assimulation and citizenship: immigrant in liberal nation state. England: 2003.pp99-133.

"، كل ذلك للدلالة على الروابط والعلاقات والتفاعلات التي يقيمها المهاجرون وأبناءهم بين بيئة الإرسال وبيئة الإستقبال[1].

2- الهجرة عبر الوطنية: يرى العديد من الباحثين منهم Peggy livett من جامعة هارفارد و Nadya orsky من جامعة Yale أن نشاطات المهاجرين الحاليين بلورت العديد من الروابط والعلاقات بين مواطنهم الأصلية والدولة التي يتواجدون فيها، لقد أصبحت لهم حياة اجتماعية تتجاوز حدود الدول مع بقاء الحدود السياسية والثقافية قوية بين الدول، هذا النوع من الهجرة يُنعت بالهجرة عبر الوطنية[2]. في حين أن التحليلات الكلاسيكية للهجرة انحصرت ضمن الإطار الدولاتي الوطني الذي كان يتجاهل المجتمعات الجديدة العابرة للحدود، لقد جعل الدولة وحدة التحليل وكل التفاعلات الاجتماعية يجب أن تتطابق مع الحدود السياسية والجغرافية لها[3].

يشير موضوع "عبر الوطنية" إلى جملة النشاطات الإنسانية والمؤسسات الاجتماعية العابرة للحدود. وحسب الباحثة Eva Ostegaad فإن الممارسات السياسية عبر الوطنية هي:" الأشكال المختلفة والمباشرة للمشاركات السياسية العابرة للحدود التي يقيمها المهاجرون واللاجئون ضمن سياسات دولهم الأصلية، ومشاركاتهم السياسية غير المباشرة في المؤسسات السياسية المتواجدة في الدول التي يهاجرون إليها"[4]. أما Andreea Laza فقد عرّفت التفاعلات عبر الوطنية بأنها:" **إجراءات تتم من طرف مهاجرين يربطون من خلالها مجتمعاتهم الأصلية بالمجتمعات التي يقيمون فيها**"[5].

يقدم المنظور عبر الوطني في دراسة الهجرة الدولية مجالاً للتفسير يركز على تفاعلات الأفراد أكثر من تركيزه على المكان الذي يتواجدون فيه بخلاف الدراسات التي تركز على العولمة التي تستند على ثنائية (محلي/عالمي) وتأثيرات التفاعل العالمي على خصائص المجال المحلي، بالتالي تنصب أهداف الدراسات على المكان وليس الفرد[6]. بناءاً على ذلك يصبح المكان متغير ثانوي يضمن انسيابية تفاعلات الأفراد والثقافات والهويات وما ينتج عنها من تبلور لمجالات اجتماعية جديدة وتفكك مجالات اجتماعية قديمة.

رابعاً: إنعكاسات الهجرة عبر الوطنية على سياسات تنظيم الهجرة في فرنسا وأسبانيا وإيطاليا

---

[1] Idem.

[2] Peggy livett and Nady OrSky. international migration studies.past development and future trends.Yale university. Forthcoming 2007 .p21.

[3] Andrea Lazar. Transnational migration studies.reframing sociological imagination searsh. Romania:journal of comparative research anthropology and sociology.vol2.2011.p10.

[4] Rainer Bubock, Towards political theory of migrant transnationalism. Vienna: Austrian Academy of sciences. The center for migration studies. 2003. P71 .

[5] Andrea Lazar. Opcit.p70.

[6] Derga Ozkul, transnational migration research. Australia: University of Sydney. 2012.p2.

أصبحت الهجرة الدولية تشكل فضاءاً عبر وطني يجمع خصائص دول الإرسال ويسعى للتكيف مع دول الاستقبال. إن التحدي الأكبر للمهاجرين يتمثل في إقناع الآخر بأنه مواطن ضمن مجال اجتماعي عبر وطني يختلف عن المجال الاجتماعي الأصلي من الناحية السياسية والقانونية، ويختلف عن المجال الاجتماعي الجديد من الناحية الثقافية والدينية.

على نحو آخر، تجعل ازدواجية الهوية التي يكنها المهاجرون من الولاء لدولة الأصل يتقدم عن ما سواه من الولاءات، ناهيك عن الدخول غير النظامي للدول المستقبلة، وارتباط عديمي الوثائق بشبكات الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر وتهريب المخدرات والانخراط في التنظيمات الإرهابية، كل هذا يجعل صناع السياسات في تلك دول يرون في تواجد المهاجرين يهدد مقومات السيادة الوطنية في هذه الدول.

أ- سياسة تنظيم الهجرة في فرنسا

ارتبطت التوجسات من الهجرة المغاربية في فرنسا بالتوجهات السياسية لحزب الإتحاد من أجل الحركة الشعبية بقيادة نيكولا ساركوزي، حيث تم إصدار قانوني الهجرة في سنتي 2003، 2006 إبان توليه وزارة الداخلية في الفترة من 2002 إلى 2007.

بعد فوز ساركوزي بالرئاسة الفرنسية في سنة 2007، شرع في تجسيد برنامجه المتعلق بتنظيم الهجرة في فرنسا حيث طبق برنامج الهجرة الانتقائية، كما تم ربط الهجرة بأزمة الهوية الوطنية وتأسيس وزارة الهجرة والاندماج والهوية والتنمية. صرح الرئيس الفرنسي آنذاك بقوله:" لقد أصبحت الهجرة تهدد طريقة عيشنا"[1]. كما ذهب ساركوزي إلى محاولة تعميم النهج الفرنسي المتعلق بتطبيق سياسة الاستيعاب التي تتضمن توحيد خصائص المجتمع داخل الدولة حيث خاطب المهاجرين قائلاً:" إذا قررتم المجيء إلى فرنسا للبقاء بشكل دائم لابد أن تصبحوا فرنسيين، لا بد أن تقبلوا بأن تكونوا والفرنسيين مجتمع واحد، مجتمع وطني الانتماء، وإن لم تقبلوا بذلك فأنتم ليس مرحب بكم في فرنسا"[2].

كذلك حمَّل وزير الهجرة الفرنسي الدول النامية مسئولية ضحايا الهجرة غير النظامية في المتوسط، وذلك في اجتماع للدول المتوسطية حول اعتماد الميثاق الأوربي للهجرة والنزوح المنعقد في باريس 28 جويلية 2008، حيث قال مخاطباً سفراء الدول المغاربية والإفريقية:" نحن لا نريد أوربا محصنة، لكننا نريد أوربا صافية، بودي أن أوجه إشارات لسكان الدول النامية بأن التنظيم الفاشل للهجرة يشجع على الدخول السري لفرنسا ويعرضهم للكوارث " [3].

[1] Renato pinto, L'immigration: une menace ou une chance? Paris: centre de vive ensemble.2015.p2.

[2] Andaraliev Murodjon ,opcit.p51.

[3] Nicolita Atanasiu, La politique Sarkozienne d'immigration, harmonie ou contradiction avec politique européenne.2010.p63.

يعبر الخطاب السياسي الفرنسي تجاه الهجرة عن جملة من المدخلات التي تتطلب استجابة من قبل الهيئات الرسمية، بينما تعبر السياسات عن المخرجات القانونية والإجرائية التي تنظم حركية الأجانب من وإلى فرنسا. إلا أن النقاشات السياسية حول الهجرة ترتبط بتوجهات الأحزاب السياسية وأهدافها المستقبلية وموقعها في طيف السلطة، فالأحزاب اليمينية في فرنسا، كالجبهة الوطنية، تجعل من مسألة الهجرة وعلاقتها بالهوية والسيادة ضمن أولويات البرامج الانتخابية للحزب.

ب – السياسة الإيطالية للهجرة

برزت إشكالية الهجرة في إيطاليا مع انهيار الشيوعية في أوربا الشرقية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين، حيث تعرضت إيطاليا إلى تدفقات للمهاجرين الوافدين من يوغسلافيا وألبانيا. هذه التدفقات تزامنت مع توقيع إيطاليا لاتفاقية شنغن في 1990 ومعاهدة ماستريخت 1992.

يتمثل الخطاب الإيطالي حول الهجرة في جملة من المخرجات المرتبطة بوزراء الحكومات الإيطالية المتعاقبة، حيث يتميز النظام السياسي الإيطالي بالانتخابات البرلمانية المبكرة. ويعود ذلك إلى كون النظام السياسي برلماني تنبثق السلطة التنفيذية فيه، المتمثلة في الحكومة، عن البرلمان. وفي العادة تركز الحكومات التي تشكلها الأحزاب اليمينية على ترحيل المهاجرين ومواجهة الهجرة غير النظامية واعتبار الهجرة التهديد الأساسي للأمن الإيطالي خاصة حزب Forza Italia بقيادة بيرلسكوني. أما الأحزاب اليسارية فتركز على حقوق المهاجرين وحمايتهم وادماجهم في المجتمع الإيطالي.

يعتبر القانون الذي يحمل اسم الوزير Decree Dini الصادر في 1995/11/18 أول قانون موجه لتسوية وضعيات المهاجرين، حيث تم تسوية وضعية أكثر من 248000مهاجر غي نظامي في نفس السنة. كما صدر قانون يحمل اسمي وزيري الشئون الاجتماعية والداخلية Turco-Napolitano في سنة 1998، حيث سطر هذا القانون أربع مبادئ أساسية لسياسيات تنظيم الهجرة:[1]

1 – مواجهة الدخول غير القانوني للأشخاص عبر الإقليم الإيطالي.

2 – تنظيم التدفقات الجديدة من العمالة الأجنبية الوافدة إلى إيطاليا.

3 – إدماج المهاجرين الذين هم في وضعية قانونية في المجتمع الإيطالي.

4 – ضمان حقوق المهاجرين وحمايتهم داخل إيطاليا.

في سنة 2001، وصلت الأحزاب اليمينية إلى السلطة بقيادة سيلفيو بيرلسكوني حيث تم صياغة قانون bossi Fini الذي غير من توجهات سياسات تنظيم الهجرة وذلك بتركيزه على نقطتين:[2]

[1] Monica Colombo, Discourse and politics of migration in Italy. Milano:University of Milano-Bicocca. *Journal of Language and Politics.2013.*.p162.

[2] Ibid, p163.

أ – ربط تراخيص الإقامة الممنوحة للأجانب بمتطلبات التشغيل حيث تتم الموافقة على دخول بقاء الأجانب الذين يطلبون العمل، وكذلك تحديد فترات العمل وعدم تشجيع الإقامة الدائمة للأجانب.

ب – مواجهة الهجرة غير النظامية وذلك بمراقبة الحدود، التعاون مع دول الجوار ودول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

تركز الأحزاب اليمينية الإيطالية على العمالة الأجنبية المؤقتة ورفض البقاء الدائم للأجانب، في حين تدافع الأحزاب اليسارية والكنيسة الكاثوليكية عن حقوق المهاجرين وحمايتهم.

ج – السياسة الأسبانية للهجرة

تختلف وضعيات المهاجرين القانونيين في أسبانيا عن باقي دول أوربا الغربية من حيث عدم وجود نزعة نحو رفضهم وترحيلهم. أخذت التجربة الاسبانية في تنظيم الهجرة الوافدة تلفت الأنظار منذ سنوات بسبب ارتفاع أعداد المهاجرين مقارنة بالسنوات الأولى لهذا القرن، وكذلك بسبب السياسات الاسبانية التي تركز على الاستثمار في المهاجرين. ففي فترة اشتداد الأزمة المالية العالمية في 2008 استطاعت اسبانيا استغلال المهاجرين في قطاع البناء لإخراجه من الأزمة.

في سنة 2008، اعتمدت السلطات الاسبانية في فالنسيا توقيع المهاجرين على عقد يتضمن قبولهم بشروط الإدماج في المجتمع الأسباني، كما أدرجت السلطات الأسبانية في سنة 2012 شرط الحصول على البطاقة الصحية من الإدارة المعنية بالهجرة من أجل منح الإقامة للأجانب. كما أعطى البرلمان الأسباني تفويضاً لتوقيف وترحيل المهاجرين غير النظاميين وتسجيل كل الأجانب ومراقبة وضعياتهم القانونية. هذه الإجراءات أثارت العديد من النقاشات بين الأحزاب والرأي العام الرافض لها، حيث أُعتبرت غير دستورية وضد حقوق الإنسان ولم تقبل بها عدة أقاليم ككاتالونيا والباسك وأندلسيا[1].

تمنح السلطات الاسبانية للمهاجرين نوعين من الإقامة، النوع الأول يخص الوافدين من أمريكا اللاتينية وشرق ووسط أوربا بحيث يستفيدون من التحرك ضمن المجال الاقتصادي الأوربي. أما النوع الثاني فيخص المواطنين من دول جنوب المتوسط حيث يستفيدون من إقامة مؤقتة للعمل في اسبانيا من ثلاثة أشهر إلى خمس سنوات، أو إقامة دائمة تفوق مدتها الخمس سنوات لاجل العمل على الإقليم الأسباني[2].

تغلب على سياسات تنظيم الهجرة في أسبانيا النزعة المنفعية التي تركز على الاستفادة من المهاجرين واستثمار قدراتهم في دعم الاقتصاد الأسباني. كذلك لا تبرز التوجهات العدائية تجاه المهاجرين في المواعيد الانتخابية ولا تركز

[1] Jaoquin Arango, Spain's experience with immigration and integration. University of Madrid. March 2013.p5.

[2] Ricard Zapata Barrero, Immigration to Spain:The case of maroccans. Spain: Universitat Pompeu Fabra.July2013.p10.

الأحزاب السياسية على ملف الهجرة والهوية لكسب التأييد الشعبي. لكن مع الهجوم الإرهابي على مدريد في 2004 أخذت السلطات الاسباني في التشديد على مراقبة الممارسات الدينية في أسبانيا، خاصة المسلمين، وحصر عملية تأسيس المساجد ومراقبة دروس وخطب الأئمة في المناطق التي يتواجد بها المهاجرون.

الخاتمة:

لقد أضحت الهجرة جزءاً رئيسياً من معالم التفاعلات العالمية الراهنة بكل ما تحمله من أبعاد متعددة تنموية وديموغرافية وأمنية. في حين يصنف باحثين آخرين حركية تنقل الأشخاص ضمن سياق العولمة التي ألغت الحدود بين الأمم والمجتمعات مما جعل ثقافة الهجرة والتنقل عبر الحدود تابعاً لموجة التطور الذي ألحقته العولمة بالإنسانية.

لم تعد تعبر الهجرة عن حركية تنقل الأفراد بين الدول لأغراض متعددة، بل هي حركية عبر وطنية تتجاوز المجال المراقب للدولة وتتعارض أحياناً مع المنظومة القانونية والسياسية للدولة. وعليه لابد من:

- الحد من احتكار الدولة لتسيير وتنظيم الهجرة وإشراك المنظمات الدولية والمهاجرين والفاعلين المحليين في صياغة السياسات الهجروية.
- عدم الاكتفاء بالحلول الأمنية العاجلة دون التحرك الفعلي لإيجاد حلول اقتصادية واجتماعية تشارك فيها دول الاستقبال ودول الإرسال والهيئات الدولية المعنية بالهجرة والمهاجرين.
- مضاعفة فرص العودة للدول المرسلة ضبط العلاقات بين المجتمعات المستقبلة للمهاجرين والمجتمعات الوطنية.

المراجع:

المراجع العربية:

1- ابن منظور محمد بن مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب، الجزء8، بيروت : دار صادر .ط1.

2- الشال إنشراح، المغترب ووسائل الإتصال .القاهرة : دار الفكر:1987 .

3- كلارك جون .ترجمة (أحمد شوقي وإبراهيم زكي) .جغرافيا السكان .الرياض :دار المريخ .1984 .

4- كوليير بول، ترجمة(مصطفى ناصر)، الهجرة كيف تؤثر في عالمنا.الكويت: سلسلة عالم المعرفة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. 2016.

5- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. أعتمدت بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 45/158 المؤرخ في 1990/12/18.

6- معنى كلمة هجرة، الموسوعة الحرة .http :// ar.wikipedia.ery/wiki/. تاريخ الإطلاع: 2011/02/15.

المراجع الأجنبية:

1- Arango Jaoquin, Spain’s experience with immigration and integration. University of Madrid. March 2013.

2- Atanasiu Nicolita, La politique Sarkozienne d'immigration, harmonie ou contradiction avec politique européenne.2010.
3- awed Ibrahim, concept and practice of labour immigration policies in european mediteranean countries.paper presented to fifth mediteranean social and political research meeting. Organized by European university Institue and Robert schoman center of advanced studies. Florence 24-28 march 2004.
4- Barrero Ricard Zapata, Immigration to Spain:The case of maroccans. Spain: Universitat Pompeu Fabra.July2013.p10.

5- Berry, John w. international migration, integration and multiculturalism. (ways towards social solidarity, queen University, paper on social representation. Vol 20.2011.
6- Bubock Rainer, Towards political theory of migrant transnationalism. Vienna: Austrian Academy of sciences. The center for migration studies. 2003.
7- Colombo Monica, Discourse and politics of migration in Italy. Milano:University of Milano-Bicocca.
Journal of Language and Politics.2013.

8- Lazar Andrea. Transnational migration studies.reframing sociological imagination searsh. Romania:journal of comparative research anthropology and sociology.vol2.2011.
9- livett Peggy and Nady OrSky. international migration studies.past development and future trends.Yale university. Forthcoming 2007 .
10- Morawska Evi .immigrants transnationalism and assimilation.A variety of combinations and analytic strategy it suggestes. In: toword assimulation and citizenship: immigrant in liberal nation state. England: 2003.
11- Murodjon Andaraliev , Maghreb migration and integration issues : A case of France . Budapest (Hungray) : central European University . 2012.
12- Ozkul Derga, transnational migration research. Australia: University of Sydney. 2012.p2.
13- pinto Renat, L'immigration: une menace ou une chance? Paris: centre de vive ensemble.2015.

14- shiller Glick. Towards transnational prespective of migration: race. Class. Etenicity. And nationalism reconsidred. New York: Academy of sciences.1999.

International organisation documents:

1- United Nations, Migration in North African Development Policies and Strategies. Morocco :Economic
Commission for Africa. Office for north Africa.2014.p7.
2- International organization for migration, glossary of migration. Geneva.2004.p41.
3- International labour organization. Defining international migration. www.ILO.org
4- International Organisation of Migration. Glossary of migration. Geneva 2004.p41